Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التجارى أو البحرى، ... الخ، لكنهم عزوا ذلك إلى مستوى الطالب أو الظروف التى يدرس فيها، وهكذا فإن صعوبة النحو لا ترجع إلى النحو نفسه بقدر ما ترجع إلى دارسيه ومعلميه.

وفى إطار رفض بعض التأويلات والتقديرات أورد الدكتور عبد الرحمن أيوب بخصوص حلول المفعول به محل نائب الفاعل ليؤدى وظيفته [1] يقول «ولو تأمل النحاة النماذج التركيبية ولم يلقوا بالا للأمثلة بذاتها، لوجدوا النموذج واحداً فى كل من الجملتين «ضُرِبَ علىٌّ» و «ضُرِبَ علىّ» وهو (فعل + اسم مسند إليه) ولكان الاختلاف بينهما فى صيغة الفعل لا أكثر ولا أقل، وهو أمر لا يترتب عليه تغيير فى تركيب الجملة وإن تغير بسببه المعنى بعض التغيير من أمثلة التغيير فى المعنى تبعاً للتغير فى صيغة الفعل «كَرُمَ محمد» و«أكرم محمد» و «قتل على» و«قُتِّل على»... الخ وعند النحاة أن الفاعل لا يزال فاعلا رغم اختلاف صيغة الفعل.

نحن إذن نرفض اعتبار «على» فى الجملة» ضُرِبَ علىّ » نائباً عن الفاعل بمعنى أنه قد كان من قبل مفعولا به، ولا نرى مبرراً للقول بهذا فى هذه الجملة، وعدم القول به فى الجملة «انضرب على» فاعلا لتحتم عليهم القول بذلك أيضاً فى جملة «ضُرِبَ علىٌّ» لأن «على» فى كلتا الحالتين تدل على الشخص الذى وقع عليه الحدث لا على الشخص الذى وقع منه.

وهو يرى أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل فاعلا، سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول، وقد يكون أكثر سلامة أن نستغنى نهائياً عن لفظ «فاعل» الذى كان السبب الحقيقى فى إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذى يُسَمّى «الإسناد الفعلى»، وأن نستبدل به عبارة «الركن الاسمى» .

وأورد الدكتور عبد الرحمن أيوب [1] فى إطار صلاحية المكون اللغوى

(١) المرجع السابق، ص ١٣٠ وما يليها.